



مَجَلَّةُ فَضِيلِيَّةِ مُحْكَمَةٍ

تُعْنَى بِالتُّرَاثِ الْكِرْبَلَائِيِّ

مُجَاوِزَةً مِنْ وَرَاةِ التَّعْلِيمِ الْعَالِيِّ وَالبَّحْثِ الْعِلْمِيِّ

مُعْتَمَدَةً لِأَعْرَاضِ التَّرْقِيَةِ الْعَالَمِيَّةِ

تصدر عن:

العتبة العباسية المقدسة

قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية

مركز تراث كربلاء

السنة الثامنة / المجلد الثامن / العددان الأول والثاني (٢٧-٢٨)

شهر شوّال ١٤٤٢ هـ / حزيران ٢٠٢١ م

تراث كربلاء

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No: "معا لمساندة قواتنا المسلحة الباسلة لبحر الارهاب" الرقم: ت ٤ / ٩٨١٤
Date: "معا لمساندة قواتنا المسلحة الباسلة لبحر الارهاب" التاريخ: ٢٠١٤/١٠/٢٧

"معا لمساندة قواتنا المسلحة الباسلة لبحر الارهاب"

العتبة العباسية المقدسة

م / مجلة تراث كربلاء

تحية طيبة..

استنادا الى الية اعتماد المجلات العلمية الصادرة عن مؤسسات الدولة ، وبناءً على توافر شروط اعتماد المجلات العلمية لأغراض الترقية العلمية في "مجلة تراث كربلاء" المختصة بالدراسات والبحوث الخاصة بمدينة كربلاء الصادرة عن عتبتكم المقدسة تقرر اعتمادها كمجلة علمية محكمة ومعتمدة للنشر العلمي والترقية العلمية .

...مع التقدير

أ.د. حسان حميد عبد المجيد
المدير العام لدائرة البحث والتطوير وكالة
٢٠١٤/١٠/٢٧

وزارة التعليم العالي
والبحوث العلمي

نسخة منه الى:

- قسم الشؤون العلمية/ شعبة التأليف والنشر والترجمة
- الصادرة

www.rddiraq.com
Email: scientificdep@rddiraq.com

تحقيق التراث



مسألة في استدامة النية
للفقيه السيد الميرزا محمد
الرضويّ المشهديّ الحائريّ
(١١٩٢-١٢٦٦هـ)

The Issue of Intention Continuity for the Jurist Sayyed
Mirza Mohammad Al-Radhawi Al-Mashahdi Al-Ha'iri
(1192-1266 hijri)

تحقيق: السيد محمد صادق الرضويّ
الحوزة العلميّة- قم المقدّسة

Rectified and Verified by:
Sayyed Mohammad Sadiq Al-Radhawi
Islamic Seminary in Qum



الملخص

بين يدي القارئ رسالة من المصنّفات الفقهيّة المتأثّرة بمدرسة كربلاء العلميّة، وإن كان مؤلّفه السيّد محمّد الرضويّ من أعلام المشهد الرضويّ؛ إلاّ أنّه قضى شرطاً من عمره في كربلاء، متلمذاً عند السيّد علي الطباطبائي الحائري صاحب الرياض، كما اعتنى به السيّد إبراهيم القزويني الحائري أيضاً.

فهذه الرسالة -وهي مسألة استدامة النية- ممّا تساعدنا في فهم مدى توغل متعلّمي مدرسة كربلاء في الفقه وأسلوبهم في محاولة حلّ المشاكل الفقهيّة؛ حيث إنّ المسألة موضع إبهام في كلمات الفقهاء، وقد استخرجنا هذه الفائدة الفقهيّة من مجموعة مخطوطة تحتفظ بها مكتبة العتبة الرضويّة (على مشرفها السلام والتحية) وتشتمل المجموعة على إجازة السيّد محمّد بن معصوم الرضويّ، وتقريظ الشيخ عيسى بن الحسين الزاهد، والسيّد إبراهيم القزويني.

الكلمات المفتاحية: استدامة النية، السيّد محمد الرضوي المشهدي الحائري،

فقهاء كربلاء.

Abstract

In hand is a monograph of jurisprudence the writer of which influenced by Karbala school, though he is a figure among the Radhawi Shrine figures. He spent some of his time in Karbala, learning at the hands of Sayyed Ali Al-Tabataba'i Al-Ha'iri, writer of (Al-Riyadh), as well as Sayyed Ibrahim Al-Qizwini Al-Ha'iri. This monograph concerns the intention continuity, which is fairly vague for jurists. It helps us to recognize the distinctiveness of the scholars who were learned in Karbala school and their talent and ability in solving numerous jurisprudence problems. The monograph is reserved as a property of the Radhawi Shrine library, and it includes the ijaza (testimonial) of Sayyed Mohammad bin Ma'sum Al-Radhawi and the preludes of Sheikh Issa bin Al-Hussein Al-Zahid and Sayyed Ibrahim Al-Qizwini.

Keywords: Intention Continuity, Sayyed Mohammad Al-Radhawi Al-Mashahdi Al-Ha'iri, Fukahaa Karbala.

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل الخلق محمد وآله الطيبين الطاهرين، أما بعد:

فَتُعَدُّ مسألة استدامة النية من المسائل الفقهيّة التي عُنِيَ بالبحث عنها الفقهاء في ضمن كتبهم الفقهيّة الاستدلاليّة، ولا سيما في كتابي الطهارة والصلاة، ومُنَّ بحث هذه المسألة بشكل مستقلّ الفقيه السيّد الميرزا محمد الرضويّ المشهديّ الحائريّ (١١٩٢-١٢٦٦ هـ)، أحد الأعلام الذين تلمذوا في كربلاء، ويُعَدُّ من تلامذة الفقيه الكبير السيّد عليّ الطباطبائيّ الحائريّ (ت ١٢٣١ هـ)، وهذه الرسالة توجد في ضمن مجموعة فقهيّة استدلالية تحوي مسائل فقهيّة استدلالية متفرقة، بحث كلّ مسألة منها بعنوان (مسألة).

ولابدّ قبل إيراد النصّ المحقق من ذكر ترجمة موجزة عن المؤلّف، ومن ثمّ الحديث عن هذه الرسالة ونسختها ومنهج التحقيق.

ترجمة المؤلف^(١)

وهو السيد ميرزا محمد الرضوي المشهدي ابن الميرزا حسين الملقب بـ (القدس)؛ لشدة ورعه وزهده، ابن الميرزا أبي القاسم، ابن العالم الجليل الميرزا حبيب الله ابن الميرزا عبد الله ابن السيد محمد ميرزا الملقب بـ (شاه تقي الدين) متولي الحضرة الرضوية.

ولد سنة ١١٩٢هـ، اشتغل من أول شبابه عند السيد علي الطباطبائي الحائري صاحب الرياض في كربلاء، فحظي عنده بمكانة عظيمة، إذ أتحفه بإجازة شريفة يذكر فيها كمال علمه، وجواز تقليد الناس له، وقضائه بينهم.

وكان شريكاً مع السيد محمد المجاهد صاحب المناهل^{عليه السلام} في البحث عند صاحب الرياض، وله معه مناظرات.

وأجازه أيضاً السيد الميرزا محمد بن معصوم الرضوي المشتهر بالقصير^{عليه السلام}، وقرظ بعض مصنّفاته السيد إبراهيم القزويني صاحب الضوابط، والشيخ عيسى بن الحسين الزاهد كما سيأتي.

ولما قضى وطره من تحصيل العلوم الدينية رجع إلى موطنه المشهد الرضوي فصار مرجعاً للناس في القضاء والتقليد، وتقلد إمامة الجماعة في مسجد گوهرشاد، واشتغل بالتدريس والتصنيف، وتوفي -رحمه الله- في رجب سنة ١٢٦٦هـ..

خلف ثلاثة أولاد فضلاء، وهم: الميرزا أحمد، والميرزا محمود، والميرزا أبو الحسن الشاعر.

(١) اعتمدنا في هذه الترجمة على كتاب: شجرة طيبة در أنساب سلسله سادات علوية رضوية: ٢٩٦-٣٠٤.

ومن مصنّفاته :

١. الردّ على رسالة صاحب المناهل في حجّية الشهرة.
٢. شرح على أحكام الخلل من الشرائع.
٣. مناهج الأحكام، من الطهارة إلى القضاء والشهادات.
٤. سؤال وجواب في الفتاوي الشرعية.
٥. شرح معالم الأصول.
٦. رسالة في قواعد أصولية.
٧. رسالة في الشبهة المحصورة.
٨. رسالة في الماء القليل.
٩. رسالة في الحقيقة الشرعية.
١٠. ومسائل فقهية متفرقة.

هذه الرسالة

ذكرنا أن للسيد محمد الرضوي رحمته الله مسائل فقهية، وهي مجموعة في مخطوطة تحتفظ بها مكتبة العتبة الرضوية بالرقم ٦٥٤٠، وهي تشتمل على أبحاث فقهية في مواضيع شتى، مصدرًا كلاً منها بـ (مسألة).

وقد عمدنا إلى واحدٍ من تلكم المسائل - وهي مسألة استدامة النية - فأخرجناها محققةً مهذّبة، وهي هذه المسألة، وتقع في الأوراق ٤١-٤٤ من المخطوطة.

وفي نهاية المسألة إجازة فارسية كتبها جدنا الميرزا محمد بن معصوم الرضوي رحمته الله للمصنّف في ١١ جمادى الآخرة من سنة ١٢٥٤هـ، أطرى عليه فيها كثيراً، ووصفه بالزهد والتقوى والفضل والكمال، ونصّ على أنه يملك قوة الاجتهاد، وأنّ حكمه وفتواه نافذ في الأحكام والقضاء، وأنّ له التصرف في سهم الإمام عليه السلام وما يتعلق به.

وتجدر الإشارة إلى أنّ في المخطوطة أيضاً تقرّيباً كتبه الشيخ عيسى بن الحسين الزاهد في بداية المخطوطة، وتقرّيباً آخر كتبه السيد إبراهيم القزويني رحمته الله (مسألة في جواز اقتران النية) التي تبدأ من الورقة ٧٢ في المخطوطة.

وموضوع الرسالة مسألة استدامة النية في الصلاة، إذ إنّ الفقهاء أجمعوا على وجوب استمرار النية حكماً إلى آخر الصلاة، إلاّ أنه وقع بينهم خلاف في ما ينافي النية ويوجب بطلان الصلاة، وقد قام المصنّف بالبحث عن هذا الفرع الفقهي، لتحقيق جزئيات هذه المسألة، مع سبر أقوال الفقهاء، والنظر فيها، واختيار القول الصحيح عنده.

منهج التحقيق

قمنا بتنضيد النصّ ومقابلته مع الأصل.
ضبط وتقطيع النصّ على وفق القواعد الحديثة.
تخريج الروايات والأحاديث الشريفة من مصادرها.

السنة الثامنة / المجلد الثامن / العدد الأول والثاني (٢٧-٢٨)
شهر شوال ١٤٤٢ هـ / حزيران ٢٠٢١ م

مسئلة لا تسكال في لزوم الاستدامة في النية بل الظاهر منفق عليه من الاصحاب و
 الفقيه ذكره وكرهى وكلف التائبس الاجماع عليه كل على كل هرك وفسره: الاكثر
 باو عدمى وهو ان لا يبنى نية يبا في نية الاو لا و في الشفع صرا الفقيه، الاستداه
 باو عدمى وهو ان لا يبا في المكلف باو بسطل لا يقبل كنية ما يبا في ذلك الوجه الذي
 نوا و ايد في كنفه بسطل نية و مع الودكرى انه فخر باو وجودى و موافقا، مع حكمها
 و لزوم على نطقنا: او كيديد لزوم عليها استدلال بان الدال على اعتبار النية في
 الباديات سئل انما الاعمال بايات و جوب استصحاب نية فقلنا و لما تقدر ذلك
 في الباديات او فخر الكفى بالاستدامة المكنية اقول يدوكرنا سبعا ان فبا، ما لبثت
 من اوله سراط الاعمال اليهودية عندنا ربع كالصلوة و الزكوة و الصوم و الطهارة
 و غيرها بالنية انه لا بد في اول البادية من قصد نفس لغرض مما زادها عمدا و ان يكون
 لغرض منه مثال او به و طلب مرضاة و موافقة عنه بالقره قصد كفى ذلك الامر
 اوله لا يسب في الحكم بالعمه لصدق ان مثال و المزوج على كلف و ان ذبل
 في الالنا مع قصد اصل لغرض و فبا في و غرضه ما لم كيدت في الالنا نية مخالفة النية
 الاو لا و نية من غير اشتقار لا كيديد لزوم عليه او ابقا، مع حكمها هذا ان قلنا لزوم
 الاستمرار على ان قلنا بان نية هي الدامى لا ابا و الغرض و البعث على صدد رده منه و ان
 كل فعل خبيرى لا يقصد عنه هو المنرف الا مرافق لمكون الاستمرار به نذ فبا بفا لغرض
 النية مع نية لا تسكال في الحكم بالبطون للونوى الربا، في الالنا و وجهه و الشفع
 و اما للونوى المقطع من نية اعمال او فخر المن في او تسكال بل يخرج ام لا فقل بسطل ام لا
 فيه تسكال و اختلاف ذهب الى الادل السج في حد و النية ان في سن دن و حقه و نزع
 الالنية و البسرة في عدمه و يرد و الحق في الالنا في جابح المعاهد و بها صفت النية في نية ثم و
 طاهر السورى في الشفع و كرهه في كرى ذكره و هى و ذهب جماعة لا يعدم البطون

تراث كربلاء - مجلة فصلية محكمة



الصفحة الأولى من الرسالة

تمحض الموصى واما مع مرجوحية بمعنى انه لو لم يكن الضميمة لكانت نفس الفدية حره
 واما عن الفصل فالظن عدم البطلان والظن الاجتماع وكلام الاصحاب لذلك
 غير معلوم والظاهر انما هو فيما اذا لم يكن الضميمة راجعة كسب السرخ
 لكون قصد الترتيب مرجوحا واما اذا كانت راجعة كعصا لمام باهل ركنه
 الا واما عدم المأموم ومخرج الركوة جهرا او انفراد غيره به وكون ذلك فالظن عدم
 الاستحالة في العتمة وانه متفق عليه بين الاصحاب كالمصرح به لبعض الاصحاب
 وان لم يقض به وندرك فالظن انما ان كان ركن صلوة زيادة
 عمدا والظن ان الحكم في غير الركن لصلوة انما راد في صلوة ويقول بان الزيادة
 المستزمنة للبطلان انما هو فيما اذا كان الفعل متباينة الاستقلال في الركن دون
 ما اذا كان الادل لوى فيه للصلوة وغيرها مدفوع عموم المولفة مع زيادة صلوة فغيبه
 الامادة فان عمومه كويسل زيادة الركعة كذا يسئل زيادة الركوع بل الظن
 عند من سئل له لما اذا اتفقنا لاخذ شي مرة ثم ركع اخرى فخرج عنه ما خرج بالفض
 والجماع وبقي الباب وانما كتمت

بسم الله

به الحمد لله محمد و آله و سلم
 بركة نحو كلف قد استنبطه في حقه
 يدركه روح من عال تميزه
 دران نه را با خود بران تترقب نمود

لاذ

السنة الثامنة / المجلد الثامن / العدد الاول والثاني (٢٧-٢٨)
 شهر شوال ١٤٤٢ هـ / خوزران ٢٠٢١ م

٤١٩

النص المحقق

مسألة [في استدامة النية]

[الأصل في المسألة وأقوال الأصحاب فيها:]

لا إشكال في لزوم الاستدامة في النية، الظاهر أنه مُتَّفَقٌ عليه بين الأصحاب. وعن (الغنية)،^(١) و(التذكرة)،^(٢) و(الذكرى)،^(٣) و(كشف الالتباس)،^(٤) الإجماع عليه، كما عن ظاهر (المدارك).^(٥)

وفسره^(٦) الأكثرون بأمرٍ عَدَمِيٍّ، وهو أن لا ينوي نيةً يُنَافِي النية الأولى.

وفي (التنقيح): «فسر الفقهاء الاستدامة بأمرٍ عَدَمِيٍّ، وهو أن لا يأتي المكلفُ بأمرٍ مُبْطِلٍ، إمَّا القلبي كنية ما ينافي ذلك الوجه الذي نواه، أو بدني كفعل مبطل النية^(٧)». ^(٨)

وعن (الذكرى)^(٩) أنه فسّر [هُ] بأمرٍ وجوديٍّ، وهو البقاء على حكمها، والعزم على

(١) غنية النزوع: ٦١.

(٢) تذكرة الفقهاء: ١٠٨/٣.

(٣) ذكرى الشيعة: ٢٥١/٣.

(٤) كشف الالتباس، قسم الصلاة منه (مخطوط).

(٥) مدارك الأحكام: ٣١٤/٣.

(٦) أي الاستدامة.

(٧) لم يرد في المصدر (النية).

(٨) التنقيح الرائع: ٧٦/١، مع اختلاف يسير.

(٩) ذكرى الشيعة: ١١٠/٢.

مقتضاها، أو تجديد العزم عليها، مُستَدِلًّا بأنَّ الدالَّ على اعتبار النية في العبادات مثل: «إنما الأعمال بالنيات»^(١) وجوب استصحاب النية فعلاً، ولما تعدَّر ذلك في العبادات أو تعرَّس أكتنفي بالاستدامة الحكمية.

[المستفاد من الأدلة:]

أقول: قد ذكرنا سابقاً أنَّ غاية ما ثبت من أدلة اشتراط الأعمال المعهودة عند الشارع، كالصلاة والزكاة والصوم والطواف وغيره بالنية، أنه لا بُدَّ في أوَّل العبادات من قصد نفس الفعل ممتازاً عمَّا عداه، وأن يكون الغرض منه امتثال أمر الله وطلب مرضاته، وهو المعبر عنه بالقرية.

فعند تحقق ذلك الأمر أولاً لا ريب في الحكم بالصحة؛ لصدق الامتثال، والخروج عن عهدة التكليف، وإن ذهل في الأثناء عن قصد أصل الفعل وغايته وغرضه مالم يحدث في الأثناء نيةٌ تُخالف النية الأولى وتنافيه، من غير افتقارٍ إلى تجديد العزم عليه، أو البقاء على حكمها.

هذا، إن قلنا بلزوم الاستمرار حكماً.

وإن قلنا بأنَّ النية هي الداعي على إيجاد الفعل، والباعث على صدوره منه، وأنَّ كلَّ فعلٍ اختياريٍّ لا ينفكُّ عنه - كما هو المختار - فالأمر أظهر؛ لكون الاستمرار على هذا فعلياً؛ لبقاء نفس النية حينئذٍ.

ثمَّ إنَّه لا إشكال في الحكم بالبطلان لو نوى الرياء في أثناء العبادات، ووجهه واضح.

(١) تهذيب الأحكام: ١/ ٨٣، ب صفة الوضوء، ح ٦٧.

[لونوى القطع أو فعل المنافي:]

وأما لو نوى القطع منها في الحال، أو فعلَ المنافي، أو شكَّ هل يخرج أم لا، فهل يبطل أم لا؟
فيه إشكالٌ واختلافٌ.

[القول الأول: البطلان]

[١.] ذهب إلى الأوّل: الشيخ في (الخلاف)،^(١) والشهيدان في (الدروس)، و(البيان)، و(الروضة)، و(شرح الألفيّة)،^(٢) والعلامة في (القواعد)،^(٣) و(النهاية)،^(٤) و(التحرير)،^(٥) والمحقق الثاني في (جامع المقاصد)،^(٦) والفاضل القميّ في (الغنائم)،^(٧) وظاهر السيوريّ في (التنقيح)،^(٨) وعن (الذكري)^(٩) و(التذكرة)^(١٠) و(المتهى).^(١١)

(١) الخلاف: ١/٣٠٨.

(٢) الدروس الشرعية: ١/١٦٦؛ البيان: ١٥٣؛ الروضة البهية: ١/٥٩٤؛ المقاصد العلية: ٢٣٠.

(٣) الظاهر وقوع السهو من المصنف، إذ سيأتي أنّه في القواعد قال بالتفصيل.

(٤) نهاية الأحكام: ١/٤٤٩.

(٥) تحرير الأحكام: ١/٢٣٧.

(٦) جامع المقاصد: ٢/٢٢٢.

(٧) غنائم الأيام: ٢/٤٥٦.

(٨) لم نجد هذه المسألة في التنقيح.

(٩) ذكرى الشيعة: ٣/٢٥١.

(١٠) تذكرة الفقهاء: ٣/١٠٨.

(١١) متهى المطلب: ٥/٢٢.

[القول الثاني: الصحّة]

[٢]. وذهب جماعة إلى عدم البطلان لو عزم على ما يُنافي أو نوى الخروج منها إن رفضها، ولم يأت بشيء من الأفعال؛ منهم: الشيخ في (المبسوط)،^(١) ويحيى بن سعيد في (الجامع)،^(٢) والمحقق في (الشرائع)،^(٣) والمقدس الأردبيلي،^(٤) وصاحب (كشف الغطاء)،^(٥) والسيد في (المدارك).^(٦)

[القول الثالث: التفصيل]

[٣]. والقول الثالث التفصيل بين قصد الخروج في الحال والاستقبال. ذهب إليه العلامة في (المختلف) و(القواعد).

قال في الأول: «و[الحق]»^(٧) عندي التفصيل. فنقول: إن نوى قطع الصلاة، أو أنّه خرج منها، أو نوى بفعل يفعلُه غير الصلاة من أفعال الصلاة بطلت صلاته؛ لأنّه قطعَ حكم النية قبل إتمام فعله فأبطل الفعل.

أمّا إذا نوى أنّه سيخرج من الصلاة أو سيفعل ما يُنافيها من حَدَثٍ أو كلامٍ؛ فإنَّ صلاته لا تبطل بمجرد النية؛ لأنَّ المُنافي للصلاة هو الكلام، لا العزم عليه.^(٨)

(١) المبسوط: ١/١٠٢.

(٢) الجامع للشرائع: ٧٩.

(٣) شرائع الإسلام: ١/٧٩.

(٤) مجمع الفائدة والبرهان: ٢/١٩٣.

(٥) كشف الغطاء: ٣/١٦٤.

(٦) مدارك الأحكام: ٣/٣١٤.

(٧) زيادة من المصدر.

(٨) مختلف الشيعة: ٢/١٣٩.

وقال في الثاني: «لو نوى الخروج في الحال أو تَرَدَّد فيه كالشاكِّ بطلت، ولو نوى في الأولى الخروج في الثانية فالوجه عدم البطلان إن رَفَضَ القصدَ قبل البلوغ إلى الثانية»^(١).

[القول الرابع: تفصيل آخر]

[٤]. والرابع: التفصيل بأنَّه مع نيَّة القطع أو التردُّد إن لم يشتغل بشيء من الأفعال المفروضة للصلاة، بل اشتغل بعد العود إلى نيَّة الصلاة، ورفض نيَّة القطع والتردُّد، فالصحَّة، وإلا فالبطلان.

ذهب إليه سيّد مشايخ أهل العصر في (مطالع الأنوار)^(٢) وهذا هو الأقرب.

[الاستدلال على المختار:]

بيأته: إنَّ النيَّة عبارةٌ عن الداعي إلى الفعل والتقرب، ويلزم بقاؤهما إلى آخر العمل، فلو انتقصهما أو أحد الشطرين في الأثناء بطل العمل، إذ التحقيق في تفسير الاستدامة عدم نقض تلك النيَّة؛ وما ذكره من عدم نيَّة المنافي غير جيّد؛ لأنَّ التردُّد في القطع نقض لها، ومُجَلُّ بالاستدامة، مع صدق عدم نيَّة المنافي عليه.

والظاهر أنَّ مرادهم من وجوب الاستدامة ليس مُجَرَّدَ الحكم التكليفي، وهو الشرعيُّ التعبدي، بل الظاهر أنَّ حالها حال النيَّة من كونها شرطاً أو جزءاً، فيلزم من انتفائها انتفاء الكلِّ أو المشروط؛ إذ المستفاد من أدلَّة وجوب النيَّة وشرطيَّتها للأعمال هو الداعي، وهي كما تدلُّ على اقترانها لأوَّل العمل تدلُّ على اقترانها للعمل ومُلاَبَسَتها لمجموعه.

(١) قواعد الأحكام: ١/٢٦٩.

(٢) مطالع الأنوار: ٢/١٠.

فما يدلُّ على اشتراط صحَّة العمل بالنية من الأخبار، واستقراء الأمور الواجبة في العبادات ولو بطريق الأمر والنهي من انفعالهم^(١) الشرطيَّة أو الجزئيَّة يدلُّ على اشتراطه بالاستدامة.

مضافاً إلى أن المستفاد من الإجماعات المنقولة على وجوب استدامة حكمها إلى آخر الصلاة أيضاً ذلك.

[المستفاد من الإطلاقات:]

وبعد ما تحقَّق ذلك فنقول: لا ريب أن الإطلاقات كما قيِّدَت بالنية كذا قيِّدَت باستمرارها؛ ولا ريب أيضاً في أن نية القطع مُنافيةٌ للاستدامة وموجبةٌ لانقطاعها، واللازم منه بعد ثبوت الشرطيَّة أو جزئيَّة الاستدامة فسادُ الصلاة بالإخلال بها.

ومن هنا تبَيَّن ضعفُ القول بحصول الإثم خاصَّةً، دون البطلان مع الإخلال بالاستدامة.

والظاهر أنَّه لا كلام في الحكم بفساد الصلاة - كما أنَّه لا إشكال فيه - إذا أتى ببعض الأفعال، مع قصد الخروج أو التردُّد، إن اكتفى بذلك البعض، ولم يُعدهُ بعد تجديد النية، نظراً إلى عدم تحقُّق الاستدامة المعتبرة في جميع أحوال الصلاة، وحُلُوِّ بعض أجزاء العمل عن النية.

وأما إن رَفَضَ نية القطع والتردُّد من دون أن يأتي بشيءٍ من أفعالها، ثمَّ اشتغل بعد تجديد النية، فالظاهر صحَّة الصلاة لتحقُّق الاستدامة بالنسبة إلى أفعال الصلاة، والإتيان بالصلاة بتمامها مع النية، والزمان المتخلَّل الذي وقع نية الخلاف فيه خارجٌ عن حقيقتها، ولا يقدح تخلُّل نية القطع في البين في اشتراط الاستدامة واستمرار النية، بعد صدق أنَّه عمل بالنية عليه، ودخوله تحت الإطلاقات.

[صور المسألة:]

وغير خفي أنّ الإتيان ببعض أفعال الصلاة حين نيّة الخروج ينحلّ إلى صور:

[١.] منها: بعد القطع والخروج قبل الشروع بذلك البعض.

[٢.] ومنها: قصده بعد الفراغ منه.

[٣.] والقسم الثالث: أنّه متردّد حين الإتيان به بين القطع وعدمه.

والظاهر هو البطلان مع الاكتفاء في جميع الصّور.

أمّا الأولى والأخيرة فلما ذكرنا، وأمّا الوسط فلخُلُوه عن الجزم في النيّة المعتبرة [في جميع أحوال الصلاة، فإنّه وإن أتى بذلك البعض على أنّه من أفعال الصلاة، لكنّه مع قصد قطعه بعده ارتفع الجزم؛ وأنّه لا يصدق عليه الامتثال عرفاً.

وأمّا مع الإعادة؛ فلاّنه مستلزمٌ للزيادة عمداً في الصلاة، الموجبة لبطلانها، مضافاً إلى قاعدة الاشتغال والشكّ في شمول إطلاقات الصلاة بالنسبة إلى هذا الفرد الذي وقع فيه تلك الزيادة.

وما ذكرناه [من لزوم الزيادة في الصلاة واضحٌ فيما يكون متردّداً بالفعل بالقطع فيما بعد، أو يكون عازماً في الحال للقطع في الاستقبال؛ لكون ما أتى به أولاً فعلاً من أفعال الصلاة، ومقتضاه لزوم الزيادة في صورة الإعادة.

وأمّا لزوم الزيادة في صورة الإعادة إذا نوى القطع في الحال قبل الإتيان بذلك البعض ففيه خفاء، نظراً إلى أنّ ما أتى به حين كونه مُعرضاً لم يكن من أفعال الصلاة، فلا يتحقّق الزيادة فيها مع الإعادة.

ويمكن أن يقال: إنّ عموم قوله **لا يبيح**: «من زاد في صلاته فعلية الإعادة»^(١)، كما

(١) الكافي ٣/ ٣٥٥، ب من سها في الأربع والخمس...، ح ٥.

يعمُّ الزيادة في أفعال الصلاة كذا يشمل الزيادة فيها، وإن لم يكن من أفعالها، فتدبر.

[لورج عن نية المنافي قبل المباشرة:]

والظاهر عندي أنه لا فرق بين قصد الخروج والمخرج في الحكم بالصحة إن رجع عن نية المنافي قبل أن يباشر شيئاً من الأفعال الواجبة، وبالبطلان إن فعله؛ للزوم الخلل في الاستدامة في الثاني، لعدم انفكاك قصد المنافي عن قصد ترك الصلاة، مع التذکر وعدم الذهول.

نعم، مع الغفلة عن الثاني والصدئية، فالظاهر عدم البطلان، ولكنه خارج عن فرض المقام. كما أنه لو توهم إتمام الصلاة فنوى القطع، ثم ظهر الخلاف.

وعن (الذكرى) و(جامع المقاصد) و(الموجز) و(كشف الالتباس) و(روض الجنان) ^(١) البطلان لو عزم على فعل المنافي فلم يفعله.

والأكثر على عدم البطلان، كما عن (المبسوط)، ^(٢) و(الجامع)، ^(٣) و(الشرائع)، ^(٤) و(التذكرة)، ^(٥) و(المنتهى)، ^(٦) و(القواعد)، ^(٧) و(النهاية)، ^(٨) و(التحرير)، ^(٩) و(كشف اللثام)، ^(١٠) ونسبه جماعة إلى المشهور.

(١) ذكرى الشيعة: ٣/٢٥١؛ جامع المقاصد: ٢/٢٢٦؛ الموجز الحاوي (ضمن الرسائل العشر): ٧٣؛ روض الجنان: ٢/٦٨٥.

(٢) المبسوط: ١/١٠٢.

(٣) الجامع للشرائع: ٧٩.

(٤) شرائع الإسلام: ١/٧٩.

(٥) تذكرة الفقهاء: ٣/١٠٩.

(٦) منتهى المطلب: ٥/٢٣.

(٧) قواعد الأحكام: ١/٢٧٠.

(٨) نهاية الأحكام: ١/٤٤٩.

(٩) تحرير الأحكام: ١/٢٣٧.

(١٠) كشف اللثام: ٣/٤١١.

وجه الأول - على ما نُقِلَ^(١) -: الأصل وعدم الناقل، إذ المَبْطَلُ فعْلُ المنافي لا نيته؛ ولعلَّ مبناه عدمُ تنافي إرادة الضدَّين.

وفيه: أنَّ مع التذكُّر لا تأمُّل في تنافيه للنيَّة السابقة.

ووجهُ الثاني - وهو البطلان -: لزومُ الخلل في الاستدامة.

والمُعْتَمَدُ عندي هو القول بالتفصيل، وهذا التفصيل يجري فيما لو علَّقه على أمرٍ مُحَقَّقِ الوقوع.

وعَلَّلَ الحُكْمَ بالبطلان في (الغنائم) وغيره^(٢) بأنَّ هذه الصلاة التي يقصد قطعها بأن يصيرَ الرُّبَاعِيَّةَ ثُنَائِيَّةً مثلاً ليست ممَّا أَرَادَهُ الشَّارِعُ، وليس إتياناً للمأمور به في هذه الحالة، وإذا خَرَجَتْ عن كونها مأموراً بها فتبطل، ولا يُفِيدُ في ذلك الرجوعُ عن نيَّته ثانياً.

وقد حَكَمَ فيه بالبطلان أيضاً لو علَّقه على أمرٍ ممكنِ الوقوع.

وفيه: أنَّه لا يتمُّ على إطلاقه، بل يتمُّ على التفصيل المذكور إن كان احتمالُ وقوع الممكن وعدمه على حدِّ سواء؛ لمُنَافَاةِ للجزم، والبقاء على مقتضى النيَّة الأولى، حيث إنَّ مرجع التعليق إلى التريديد في إتمام العمل.

وأما ما يكون وقوعه بعيداً ففيه وجهان: من الظنِّ بعدم الوقوع، فيكون إتمام العمل واستدامته مَظْنُونًا؛ ومن تجويزه ترك الصلاة وقطعها مع وقوعه المنافي للجزم المعتر في صدق الامتثال؛ ولعله الأقرب.

مسألة: لو نوى بشيء من أفعال الصلاة غيرها

(١) لاحظ: مختلف الشيعة ٢/ ١٣٩.

(٢) غنائم الأيام: ٢/ ٤٥٦؛ مناهج الأحكام: ٢٠٢.

كما لو نوى بالتكبير مثلاً إعلام الغير، وبالانحناء أخذ شيء ونحوهما، بطلت صلاته كما في (المبسوط) (١) و(الجامع)، (٢) و(المختلف)، (٣) و(النهاية)، (٤) و(القواعد)، (٥) و(التحرير)، (٦) و(الدروس)، (٧) و(الشرائع)، (٨) و(شرح) لابن المفلح. (٩)
وعن (الذكرى)، (١٠) و(التذكرة)، (١١) و(روض الجنان)، (١٢) و(الموجز) (١٣)
و(شرح) (١٤)، وفي (الإيضاح) (١٥) الإجماع عليه.

ومقتضى إطلاق كلامهم عدم الفرق بين ما إذا كان بطريق الانضمام أو الاستقلال، ولا بين ما كان الفعل ركناً أو غيره، ولا ما كان على سبيل العمد أو السهو، مُستحباً كان الفعل أو واجباً.

وفي هذا التعميم إشكالٌ وخفاء، بل التحقيق هو التفصيل بأن يقال: لو نوى

-
- (١) المبسوط: ١/ ١٠٢.
 - (٢) الجامع للشرائع: ٧٩.
 - (٣) مختلف الشيعة: ٢/ ١٣٩.
 - (٤) نهاية الأحكام: ١/ ٤٤٩.
 - (٥) قواعد الأحكام: ١/ ٢٧٠.
 - (٦) تحرير الأحكام: ١/ ٢٣٧.
 - (٧) الدروس الشرعية: ١/ ١٦٦.
 - (٨) شرائع الإسلام: ١/ ٦٩.
 - (٩) غاية المرام: ١/ ١٤٤.
 - (١٠) ذكرى الشيعة: ٣/ ٢٥١.
 - (١١) تذكرة الفقهاء: ٣/ ١٠٨.
 - (١٢) روض الجنان: ٢/ ٦٨٤.
 - (١٣) الموجز الحاوي (ضمن الرسائل العشر): ٧٣.
 - (١٤) كشف الالتباس، قسم الصلاة (مخطوط).
 - (١٥) لم نعر عليه في النسخة المطبوعة من الإيضاح.

بالجزء الواجب إعلام الغير خاصّةً مثلًا عمدًا، واكتفى به إلى أن مضى محلّه، فصلاته فاسدة؛ للإخلال بالجزء نظرًا إلى خلوّه عن النية، المستلزم انتفاؤه انتفاء الكلّ، من دون فرق في ذلك بين كون ذلك الجزء ركنًا أو غيره.

وأما لو نوى به الصلاة أيضًا على وجه الانضمام والاشتراك، فقد صرح جماعةً بالبطلان أيضًا،^(١) وهو مُتَّجِهٌ مع رجحان قصد الغير أو مساواته.

أما مع رجحان الغير فظاهرٌ.

وأما مع المساواة، فلانتفاء تمحُّص الخلوص.

وأما مع مرجوحيةً بمعنى أنّه لو لم يكن الضميمة أيضًا لكان قصد القرية مُحَرِّكًا وباعثًا على الفعل، فالظاهر عدم البطلان؛ وإطلاق الإجماع، وكلام الأصحاب لذلك غيرٌ معلوم.

والظاهر أنّ الخلاف إنّما هو فيما إذا لم يكن الضميمة راجحةً بحسب الشرع؛ لكون قصد الغير تبعيًّا مرجوحًا.

وأما إذا كانت راجحةً كقصد الإمام بإظهار تكبيرة الإحرام إعلام المأموم ومُخْرَج الزكاة جهارًا [لـ] باقتداء غيره به ونحو ذلك، فالظاهر عدم الإشكال في الصحّة، وإنّه مُتَّفَقٌ عليه بين الأصحاب، كما صرح به بعض الأجلّة.^(٢)

وإن لم يكتف به وتدارك، فالظاهر البطلان.

أما إن كان ركنًا فلصدق زيادته عمدًا، والظاهر أنّ الحكم في غير الركن أيضًا كذلك؛ لصدق أنّه زاد في صلاته.

(١) لم نعثر عليه.

(٢) لاحظ: مدارك الأحكام ١ / ١٩١.

والقول بأنَّ الزيادة المستلزمة للبطلان إنَّما هو فيما إذا كان الفعل منوباً فيه الاستقلال في المرّتين دون ما إذا كان الأوّل نوى فيه الصلاة وغيرها، يدفعه عمومُ المؤثّقة: «من زاد في صلاته فعله الإعادة»،^(١) فإنَّ عمومَه كما يشمل زيادة الركعة كذا يشمل زيادة الركوع، بل الظاهر عندي شمولُه لما إذا انحنى لأخذ شيءٍ مرّةً ثمّ ركع أُخرى، خرج عنه ما خرج بالنصّ والإجماع وبقي الباقي داخلاً تحته.

(١) الكافي ٣/ ٣٥٥، ب من سها في الأربع والخمس...، ح ٥.

المصادر والمراجع

١. البيان، الشهيد الأول، محمّد بن مكي العامليّ (ت ٧٨٦هـ)، تحقيق: الشيخ محمّد الحسّون، مطبعة صدر- قم، ط ١، ١٤١٢هـ..
٢. تحرير الأحكام الشرعيّة: العلامة الحليّ، حسن بن يوسف بن مطهر (ت: ٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم البهادريّ، إشراف: آية الله جعفر السبحاني، مؤسّسة الإمام الصّادق- قم، ط ١، ١٤٢٠هـ..
٣. تذكرة الفقهاء: العلامة الحليّ، حسن بن يوسف بن مطهر (ت: ٧٢٦هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث - قم، ط ١، ١٤١٤هـ..
٤. التنقيح الرائع لمختصر الشرائع، الفاضل، مقداد بن عبدالله السيوريّ الحليّ (ت: ٨٢٦هـ)، تحقيق: السيّد عبداللطيف الحسيني الكوه كمرّي، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ العامّة، د. ط، ١٤٠٤هـ..
٥. تهذيب الأحكام في شرح المقنعة، الطوسيّ، محمّد بن الحسن (ت: ٤٦٠هـ)، تحقيق وتعليق: السيّد حسن الموسويّ الخراسان، نشر: دار الكتب الإسلاميّة- طهران، ط ٣، ١٣٦٤ ش.
٦. جامع المقاصد في شرح القواعد: المحقق الكركيّ، علي بن الحسين الكركيّ (ت: ٩٤٠هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت/ لإحياء التراث- قم، ط ١، ١٤٠٨هـ..
٧. الجامع للشرائع، ليحيى بن سعيد الحليّ (ت: ٦٩٠هـ)، تحقيق: جمع من الفضلاء، منشورات مؤسّسة سيد الشهداء العلميّة- قم، د. ط، ١٤٠٥هـ..
٨. الخلاف، الطوسي، أبو جعفر محمّد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلامي- قم، د. ط، ١٤٠٧هـ..

٩. الدروس الشرعية في فقه الإمامية، الشهيد الأول، محمد بن جمال الدين مكّي العاملي (ت: ٧٨٦هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، منشورات مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، ط ٢، ١٤١٧هـ.
١٠. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة: الشهيد الأول، محمد بن جمال الدين العاملي (ت: ٧٨٦هـ)، منشورات مؤسسة آل البيت - عليهم السلام -، ط ١، قم، ١٤١٩هـ.
١١. الرسائل العشر (الموجز الحاوي لتحرير الفتاوي)، ابن فهد الحلبي، جمال الدين أبو العباس أحمد بن محمد (ت: ٨٤١هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، منشورات مكتبة السيد المرعشي النجفي - قم، ط ١، ١٤٠٩هـ.
١٢. روض الجنان في إرشاد الأذهان، الشهيد الثاني، زين الدين بن علي العاملي (ت: ٩٦٥هـ)، تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، منشورات بوستان كتاب - قم، ط ١، ١٤٢٢هـ.
١٣. الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، الشهيد الثاني، زين الدين علي العاملي (ت: ٩٦٥هـ)، تحقيق: محمد كلانتر، منشورات جامعة النجف الدينية - نجف، ط ٢، ١٣٩٨هـ.
١٤. شجرة طيبة در أنساب سلسله سادات علويّه رضويّه، الرضوي، ميرزا محمد باقر بن إسماعيل (ت: ١١٧٠هـ)، تحقيق: السيد محمد تقي المدرس، السيد مهدي سعدي، منشورات آهنگ قلم، ط ١، ١٣٨٤ق.
١٥. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، المحقق الحلبي، الشيخ جعفر بن الحسن الحلبي (ت: ٦٧٦هـ)، تعليق: السيد صادق الشيرازي، نشر: انتشارات استقلال، ط ٢، طهران، ١٤٠٩هـ.
١٦. غاية المرام في شرح شرائع الإسلام، الصيمري، مفلح بن حسن بن رشيد (توفي حوالي ٩٠٠هـ)، تحقيق: الشيخ جعفر الكوثري العاملي، منشورات دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، د.ت.

١٧. غنائم الأيام في مسائل الحلال والحرام، القمي، الميرزا أبو القاسم بن محمد حسن (ت ١٢٣١ هـ)، تحقيق: عباس تبريزيان، منشورات مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي-قم، ط ١، ١٤١٧ هـ.

١٨. غنية النزوع، الحلبي، السيد حمزة بن علي بن زهرة (ت ٥٨٥ هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم البهادري، منشورات مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) - قم، د.ط، د.ت.

١٩. قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام، العلامة الحلي، الشيخ الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسي-قم، ط ١، قم، ١٤١٣ هـ.

٢٠. الكافي، الكليني، الشيخ محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩ هـ)، منشورات الفجر-بيروت، ط ١، ٢٠٠٧ م.

٢١. كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء، كاشف الغطاء، الشيخ جعفر بن خضر النجفي (ت ١٢٢٨ هـ)، تحقيق: عباس تبريزيان، محمد رضا الذكري (طاهريان) وعبد الحلیم الحلي، منشورات مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي-قم، ط ١، ١٤٢٢ هـ.

٢٢. كشف اللثام عن قواعد الأحكام: للشيخ محمد بن الحسن الأصفهاني (الفاضل الهندي) (ت: ١١٣٧ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر التابعة لجماعة المدرسين-قم، ط ١، ١٤١٦ هـ.

٢٣. المبسوط في فقه الإمامية، الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق: السيد محمد تقي الكشفي، منشورات المكتبة المرتضوية لإحياء آثار الجعفرية-مشهد، ط ٣، ١٣٨٧ ش.

٢٤. مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان، الأردبيلي، المولى أحمد بن محمد المقدس (ت ٩٩٣ هـ)، تعليق الحاج آقا مجتبي العراقي والشيخ علي پناه الاشتهادي والحاج آقا حسين اليزدي الأصفهاني، منشورات جماعة المدرسين في

الحوزة العلميّة - قم، د.ط، د.ت.

٢٥. المختصر النافع في فقه الإمامية، الحلّي، أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن (ت ٦٧٦ هـ)، منشورات الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة - بيروت، د.ط، ١٤١٠ هـ.

٢٦. مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام: السيّد محمد بن عليّ الموسويّ العاملي (ت: ١٠٠٩ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، منشورات مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم، د.ط، د.ت.

٢٧. مطالع الأنوار في شرح شرائع الإسلام، السيّد محمد باقر الشفتي (ت ١٢٦٠ هـ)، الطبعة الأوفىست عن الطبعة الحجرية، كتابخانه مسجد سيّد، إصفهان.

٢٨. المقاصد العلية في شرح الرسالة الألفية وحاشيتها الألفية الشهيد الثاني، زين الدين بن عليّ العاملي (ت ٩٦٥ هـ)، تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، منشورات مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي - قم، ط ١، ١٤٢٠ هـ.

٢٩. مناهج الأحكام في مسائل الحلال والحرام، القمي، الميرزا أبو القاسم بن محمد حسن (ت ١٢٣١ هـ)، منشورات مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم، ط ١، ١٤٢٠ هـ.

٣٠. منتهى المطلب في تحقيق المذهب، العلامة الحلّي، الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٤٧٦ هـ)، تحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية، منشورات مجمع البحوث الإسلامية - مشهد، ط ١، ١٤١٢ هـ ق.

٣١. نهاية الإحكام في معرفة الأحكام، العلامة الحلّي، الحسن بن يوسف بن المطهر (ت: ٧٢٦ هـ)، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، نشر مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر، ط ٢، د.ت.